

يتحقق العلم بما بدلت وان طلق بلائاً استحق الف على قياس قول اصحابنا
 فيما اذا قالت طلقني بلائاً بالف ولم يبق من طلاقها الا واحدة فطلقها
 واحدة استحق الالف لانه قد حصل بذلك جميع المقصور **فصل**
ولو لم يبق من طلاقها الا واحدة فقالت طلقني بلائاً بالف فقال
 انت طالق طلقين الاول بالف والثاني به بغير شيء وقعت له أولى
 واستحق الالف ولم يقع الثاني به وان قال الاول بغير شيء وقعت ذرة
 ولم تستحق شيئاً لانه لم يجعل لها عوضاً وكملت الثلث وان قال
 احدهما بالف لزمها الالف لانه طلبت منه طلقه بالف فاجاباً
 الاول رادها اخرى **فصل** وان قالت طلقني في شهر واعطيت
 الفاعلى ان يطلقني في شهر فقال اذا جازاس الشهر فانت
 طالق صح ذلك واستحق العوض ووقع الطلاق عند راس الشهر
 بائناً لانه بعوض فان طلق قبل مجي الشهر طاق ولا شيء له ذكره
 ابو بكر **وقال** روي ذلك عن حماد بن عيسى عن ذلك لانه
 اذا طلق قبل راس الشهر فقد اختار ابتاع الطلاق من غير
 عوض وقال الشافعي اذا اخذ من الفاعلى ان يطلق في شهر
 فطلقها بالف ما زلت وعليها مهر المثل هـ وأسلف في طلاق
 فلم يصح لان الطلاق لا يثبت في الدمه لانه عقد يعقل بعين فلا يجوز
 شرط تأخير التسليم فيه **ولما** انها جعلت له عوضاً صحيحاً اعلى
 طلاقها فاذا طلقها فلم يتحقق الرقعة الاصل وان قالت لك الف على
 ان تطلقني اي وقت شئت من الان في شهر صح في قياس المسئلة
 قبلها **وقال الشافعي** لا يصح لان من الطلاق ويجوز ان يطلقها فله

مهر

مقرر المثل وهذا من اذهب الشافعي لانه طلقها على عوض لم يصح
 لفساده **ولما** ما تقدم في الذي قبلها ولا تنظر الجها لانه
 في وقت الطلاق لانه فيما يصح تعليقه على الشرط فصح بطل العوض
 فيه تجزؤاً الى الوقت كالحجالة ولا لانه لو قال **فقال** متى اعطيتني الف
 فانت طالق صح رفته مجهول كشر من الجها له هاهنا فان الجها له
 هاهنا في شهر واحد ولم يبق في المهر كانه وقول القاضي له مهر
 المثل يخالف لقياس المذهب فانه ذكر في المواضع التي يفسد فيها
 العوض ان له المسمى فكذلك يجب ان يكون هاهنا ان حكمه بفساده
 والله اعلم **فصل** اذا قال لها انت طالق وعليك الف
 وقعت طلقه رجعيه ولا شيء عليها لانه لم يجعل له في مقابلتها
 ولا شرطاً فيها وانما عطف ذلك على طلاقها فاشبهه ما قال
 اطالق عليك الحج فان اعطته المراه عن ذلك عوضاً لم يكن عوضاً
 لانه لم يقابل به شيء كان ذلك هبه مستدامه بغير ريبه شرابط
 الهبه وان قالت للمرأة ضمنت لك الف على ان يصح لان الصان بما يكون
 عن غير الصان حرج واجب او ماله الى الوجوب وليس هاهنا شيء
 من ذلك وذكر القاضي انه صح لان ما لم يجب بيع ولم يعرف لذلك
 وجها الا ان يكون لادانها اذا قالت له قبل طلاقها ضمنت لك
 الفاعلى ان يطلقني فقال انت طالق وعليك الف فانه يستحق
 الالف وكذلك اذا قالت طلقني طلقه بالف فقال انت طالق
 وعليك الف وقع الطلاق وعليها الالف لان **فقال** انت طالق
 مدني في صحة الخلع واستحقاق العوض وما وصل به تأكيد فان اختلفا